تسهل عمل الجيش الاسرائيلي الذي يعتبر أن واجبه الصريح الآن هو ضم كل المناطق المحتلة فعلياً. فجميع الأعمال العدوانية التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، تجد تبريرها الفوري في «القانون» باعتبارها ضرورية للغايات الأمنية والحفاظ على أمان المكاسب الاسرائيلية. وان استخدام حجة «الأسباب الأمنية» يحرم السكان فعلياً من الالتجاء إلى المحاكم المدنية أو العادية لاحقاق الحقوق. وثبتت هذه المحاكم على الدوام مجموعة من المبادىء القانونية والاجراءات القضائية تنكر على أي فرد أي حق في دعوة المحاكم المدنية للتدخل في إملاءات السلطات العسكرية، في شأن أية قضية كمصادرة الأراضي، والتوقيف القضائي أو الاداري، وتقييد حرية التنقل، وادارة الشؤون المدنية العامة.

ولقد توصل وفدنا، في ضوء جميع الاثباتات والأدلة التي توفرت لديه، إلى أن الادعاء بأن اسرائيل «تدير» المناطق المحتلة، هو ادعاء باطل ومقطوع الصلة بحقائق الواقع الملموس. فوجود الآلة العسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، هو في سياق تنفيذ السياسات التوسعية للحركة الصهيونية؛ وهي سياسات لا تأخذ في الاعتبار أبداً الحقوق الأساسية للفلسطينيين الذين يبدي الاسرائيليون عزماً أكيداً على تشريدهم من وطنهم إلى الأبد. فليس الأمن هو المهمة الحقيقية للقوات المسلحة الاسرائيلية، بل التنفيذ المنظم والمبرمج لخطة قمع وتمزيق الحياة الفلسطينية، بهدف إجبار جماهير السكان الأصليين على الهجرة الجماعية من الوطن.

الحياة المدنية والديمقراطية

في ظل غياب أي مجلس مستقل لممثلين منتخبين في المناطق المحتلة، وفي ظل فقدان جميع المؤسسات والمنظمات الوطنية، برزت المجالس البلدية لتحتل الواجهة، باعتبارها الهيئات الوحيدة المتبقية التي توفر للفلسطينيين مباشرة: الانتخابات والخدمات على السواء. وفي العادة تجري الانتخابات لهذه المجالس البلدية كل أربع سنوات. وجرت آخر انتخابات في ١٩٧٦، عندما تمكن مرشحو الجبهة الوطنية الديموقراطية من كسب أكثر من ثمانين بالمئة من معدل أصوات المقترعين، وفازت بجميع مقاعد رؤساء البلديات الاثنين والعشرين، وحققت في بعض الحالات فوزاً يمثل ١٠٠٪ من مقاعد المجالس كما حدث في الخليل. ومثل انتصار المرشحين العرب نكسة قاسية للمخططات الاسرائيلية، بل وكان دلالة ساطعة على انهيار شامل للمحاولات الاسرائيلية التي تستهدف التسلل إلى الحياة المدنية للأهالي بغية تصديع الكتلة المتماسكة للمقاومة الفلسطينية. أما انتخابات ١٩٨٠ فلقد فات موعدها، ومن المشكوك فيه أن يسمح الاسرائيليون باجراء انتخابات جديدة. وفي هذه الاثناء، يبدو أن الادارة الاسرائيلية تبنت بعض التكتيكات البارعة، انما غير الجديدة. ومنها إعاقة رؤساء البلديات أنفسهم وفق خطة إزعاج منظمة، والتدخل السافر في كل وسيلة متاحة، في أعمال المجالس البلدية، والتحكم في الشؤون المعيشية المدنية للشعب الفلسطيني.

الازعاج المنهجي لرؤساء البلديات

في صبيحة الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٨٠ كان هناك نشاط غير اعتيادي للجيش الاسرائيلي في البلدتين التوأمين رام الله والبيرة. لقد كانوا يتوقعون أمراً ما. تظاهرة؟ لكن السكان لم تكن لديهم أية خطط للتظاهر، وعلى الأقل ليس قبل السابعة والنصف صباحاً عندما تقدم الجنود إلى مراكزهم. في تلك اللحظة توقف التيار عن خطي الهاتف لمنزلي رئيسي البلدتين المذكورتين، كما انقطع الهاتف عن مستشفى «القضاء» الساعة الثامنة من ذلك الصباح، جلس رئيس البلدية «خلف» وراء مقود سيارته وأدار المفتاح، وكان انفجار، وأصيب رئيس البلدية بجروح بليغة، وفقد قدمه اليسرى، كما أصيب بحروق في كل أنحاء جسمه. وفور حمله إلى المستشفى، نقل الخبر إلى رئيس البلدية «طويل»، جاره في البيرة، مع دعوته إلى المستشفى وتنبيهه إلى وجوب الحيطة والحذر. وذهب طويل إلى المستشفى في سيارة أخرى، ولدى عودته من المستشفى إلى المنزل وجد جندياً لا يحمل معه أية معدات على الاطلاق، يريد إجراء فحص للسيارة والكاراج بحثاً عن أية مواد متفجرة، شريطة أن يرافقه رئيس البلدية «طويل» افتح الباب، فرفض «طويل» وحالما توجه